

قرار عدد ٧٩ (١)

صادر في ١٩٢٦/١/٢٩

عنها اما باستبدال العقار أو بصك اجارتيين أو بصك مقاطعة.

المادة ٤ - ممنوع بتأتاً على المحاكم الشرعية قبول أو مصادقة صكوك الاجارة الطويلة غير الاجارتيين أو المقاطعة.

كل صك يقبل خلافاً للأحكام السابقة هو باطل قانونياً ويقع عدا ذلك القاضي أو المأمور الرسمي الذي يقبله أو يصادق عليه تحت طائلة العقوبات المنصوص عنها في الشريعة.

المادة ٥ - يجري على عقارات الوقف التي جرت عليها قبل اذاعة هذا القرار اجارة طويلة الاستبدال ضمن الشروط المذكورة في المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القرار عدد ٨٠ الصادر في ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٦ (٢).

المادة ٣ - أمين السر العام ومندوب المفوض السامي لمراقبة الأوقاف العامة والمفتش العام للأوقاف الاسلامية مكلفون كل فيما يعينه تنفيذ هذا القرار.

بيروت في ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٦

الامضاء: جوفنيل

إن المسيو دي جوفنيل العضو في مجلس الشيوخ والمفوض السامي للجمهورية الفرنسية لدى دول سوريا ولبنان الكبير وبلاد العلويين وجبل الدروز.

بناء على مرسومي ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ و ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٥.

وبناء على القرار عدد ٧٥٣ الصادر في ٢ آذار ١٨٢١.

وبناء على قرار مجلس الأوقاف الاسلامية الأعلى.

وبناء على اقتراح امين السر العام وبعد موافقة مندوب المفوض السامي لمراقبة الأوقاف العامة في سوريا ولبنان.

قرر ما يأتي:

المادة ١ - لا يرخص فيما يختص بصكوك الأجار المتعلقة بعقارات الأوقاف إلا بالاجارة الواحدة والاجارتيين أو المقاطعة دون غيرها من الصكوك من أي نوع كانت.

المادة ٢ - إن مدة الاجارات المعقودة بشكل الاجارة الواحدة لا يمكن أن تتجاوز ٩٩ سنة.

المادة ٣ - في جميع الأحوال التي كانت ترخص فيها الشريعة عقد الصكوك من نوع غير الأنواع المذكورة في المادة السابقة يعوض

(١) مراجعة المادة ١٧٤ وما يليها من القرار ٣٣٣٩ تاريخ

١٩٣٠/١١/١٢ (قانون الملكية العقارية).

(٢) منشور لاحقاً.

قوانين ونصوص وأحكام الأحوال الشخصية وتنظيم الطوائف الإسلامية في لبنان

- قانون تنظيم القضاء الشرعي السني والجعفري.
- قانون حقوق العائلة العثماني.
- قانون إنتقال الأراضي العثماني.
- قانون الإفتاء والأوقاف الإسلامية.
- إيجارات الأوقاف.
- قانون الأوقاف الذرية.
- قانون استبدال العقارات الوقفية.
- قانون استبدال العقارات الوقفية ذات الأيجارة الواحدة.
- قرار إنشاء المساجد.
- الإرث والوصية وفقاً للمذهب الحنفي.
- الحجر وفقاً لمجلة الأحكام العدلية.
- تنظيم شؤون الطائفة الشيعية في لبنان.
- الإرث والوصية والنكاح والطلاق والحجر والوقف وفقاً للمذهب الجعفري.
- قانون الأحوال الشخصية لطائفة الموحدين الدروز (تعديل ٢٠١٧).
- نظام أحكام الأسرة (تعديل ٢٠١٦).
- التنظيم القضائي لطائفة الموحدين الدروز. (معدل عام ٢٠٠٩).
- تنظيم شؤون طائفة الموحدين الدروز (٢٠٠٦).
- مجلس أمناء الأوقاف لطائفة الموحدين الدروز.
- قانون مشيخة العقل لطائفة الموحدين الدروز.
- تنظيم شؤون الطائفة الإسلامية العلوية في لبنان.
- إنشاء وتنظيم المحاكم العلوية الجعفرية.
- قانون قيد وثائق الأحوال الشخصية.
- تحديد الصلاحيات المعترف بها للسلطات القنصلية وواجبات السلطات المحلية عند حصول تركة أجنبية أو تركة للأجانب حق فيها.
- فرض شهادة طبية قبل الزواج.
- ملحق: مشروع الزواج المدني الاختياري لنقابة المحامين في بيروت (٢٠١٧).

إعداد وإشراف
عارف زبيد الزين

منشورات المحامي الحقوقيّة